الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج
في النصف الأول من القرن العشرين

د . أحمد الشربيني
كلية الآداب – قسم التاريخ
بجامعتي القاهرة والكويت

obeikan.com

obeikan.com

الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج
في النصف الأول من القرن العشرين

مع بداية القرن العشرين بدا أن منطقة الخليج ستتحول إلى واحدة من أسخن مناطق الصراع الإمبريالي في العالم ، ليس بسبب ازدياد المنافسة عليها لأهمية موقعها بالنسبة لطرق المواصلات العالمية ، ولأهم المستعمرات البريطانية في العالم القديم – الهند – فحسب ، بل بسبب ازدياد المنافسة على مصادر النفط ، الذي أخذت أهميته الاستراتيجية تتصاعد مع ازدياد الاعتماد عليه كوقود بديل عن الفحم ، بظهور محركات الديزل ، واستخدامه كوقود للأسطول البريطاني .

هذا التحول نحو الاعتماد المتزايد على النفط كوقود ، دفع إنجلترا إلى العمل للانفراد بكل امتيازات التنقيب عنه في منطقة الخليج ، بعد نجاح إحدى شركاتها – شركة النفط الإنجليزية الإيرانية – في استخراجه بإيران ، وبعد أن أثبتت أعمال التنقيب وجوده بمناطق أخرى في المنطقة بكميات كبيرة ، ولعل هذا ما يفسر اندفاع الحكومة البريطانية إلى الحصول على تعهدات من أمراء الخليج بقصر منح امتيازات التنقيب عن النفط في مشيخاتهم عليها وحدها ، وذلك بعد أن تعهد حاكم الكويت بعدم استغلال النفط أو السماح لأي جهة باستغلاله دون مشورة بريطانيا ، ثم حذا حذوه حاكم البحرين في (1914) وحاكم قطر (1916) ثم سلطان مسقط (1932) . وبلغ حرص بريطانيا على الانفراد بنفط الخليج أنها لاحقت حتى الشركات النفطية البريطانية غير المعتمدة من قبلها، حال سعيها للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الخليج[1] .

---

(1) نجاح محمد وآخرون : تاريخ الجزيرة العربية المعاصر ، بيروت 2001 ، ص 394 .

وإذا كانت ظروف الحرب العالمية الأولى قد عطلت البحث عن النفط في منطقة الخليج ، وإمكانية قيام منافسة حول مصادره فإن انتهاءها كان إيذانًا ببدء مرحلة من الصراع بين الدول الغربية على امتيازات التنقيب عنه في المنطقة ، بعد أن أكدت الحرب على أهمية النفط كمصدر للطاقة المستخدمة في الأداتين الحربية والصناعية ، وأخذت الدول التي انخرطت في أتونها تتطلع للحصول على كميات كبيرة منه ، تساعدها على إعادة بناء ما خربته الحرب ، في الوقت الذي تنبأ فيه الخبراء الأمريكان بإمكانية نضوب احتياطياتهم النفطية[2] .

لهذا شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ازدياد حدة التنافس على امتيازات التنقيب عن النفط بالخليج بشكل غير مسبوق ، حتى أن الولايات المتحدة أخذت تواصل ضغطها على إنجلترا وفرنسا (بعد أن بدا لها أنهما قد نسّقتا فيما بينهما لاحتكار المصادر النفطية الخليجية) حتى تثنيهما عن موقفيهما وتقبلا بسياسة الباب المفتوح open door policy ، ومشاركتها لهما في أية مباحثات تتعلق بالامتيازات النفطية في المنطقة ، وبلغ هذا الضغط عليهما أنها أخذت تندد بسياستيهما في مناطق الانتدابات ، والتي اعتبرتها تمثل خرقًا للمبدأ الرئيسي الذي أقر في مؤتمر باريس 1919[3] .

وأمام هذا الضغط الأمريكي قبلت بريطانيا توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فتحت أمام الأخيرة الباب للحصول على امتيازات نفطية في الخليج ، نظير اعترافها بنظام الانتداب ، وتأييد مطالب إنجلترا بشأن تنازل تركيا عن ادعاءاتها في ولاية الموصل بالعراق[4] .

---

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة «4» الكويت ، 1978، ص 20 .

(3) نفس المرجع ، ص ص 12 ، 13 ، 17 ، ميشيل كامل : أمريكا والشرق العربي ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، ص 32 ،

Bryson, A. Thomas: Seeds of Mideast Crisis, the United States Diplomatic Role in the Middle East During World 11, U.S.A. 198, p8.

(4) خيرية قاسمية : الولايات المتحدة والوطن العربي في فترة ما بين الحربين «في» السياسة الأمريكية والعرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي «2» مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ص ص - 32 30 ، ميشيل كامل : المرجع السابق ، ص 34 .

ومع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين أخذ الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج يتزايد، بعد أن أخذت الشركات النفطية والتجارية والصناعية الأمريكية في تركيز نشاطها الاقتصادي في منطقة الخليج، بعد أن دفعتها الأزمة الاقتصادية إلى البحث عن حقول استثمار جديدة بعيدًا عن الأمريكتين[5].

وزاد من اتجاه الشركات الأمريكية للعمل في الخليج، اهتمام الحكومة الأمريكية بحثها عن الاستفادة من سياسة الباب المفتوح، في الحصول على أكبر قدر من امتيازات التنقيب عن النفط في المنطقة[6]، حتى أصبح لها مجموعة من شركات النفط العملاقة العاملة في العراق، والبحرين، والكويت، والسعودية إلى جانب الشركات الإنجليزية، منها شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard oil. Company of California، التي حصلت على امتيازين للتنقيب عن البترول في البحرين، والمملكة العربية السعودية 1933، وشركة نفط البحرين BPC بابكو 1931، وأرامكو Aramco في السعودية، وشركة بترول الخليج، التي اشتركت مع الشركة الإنجليزية الإيرانية للنفط AIOC، في تأسيس شركة نفط الكويت عام 1934، والتي كانت تمثل أول توأمة بين الشركات النفطية الأمريكية والإنجليزية العاملة في الخليج[7].

وعلى الرغم من نجاح شركات النفط الأمريكية في الحصول على امتيازات بمعظم حقول النفط في الخليج إلى جانب الشركات الإنجليزية – التي كان من أهمها الشركة الأنجلو / إيرانية للبترول، شركة بترول العراق IOC – فإن بريطانيا ظلت حتى الحرب العالمية الثانية تستأثر بمعظم بترول المنطقة، حتى أنها احتفظت بحوالي 80٪ مما كان ينتج منه حتى سنة 1939، في حين توقفت نسبة ما كان ينتج لحساب الولايات المتحدة عند 15٪. وذلك بسبب استمرار العمل بالاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تمنع شيوخ الخليج من منح أي امتيازات نفطية لأي دولة دون موافقة الحكومة البريطانية، في الوقت الذي استغلت فيه إنجلترا اتفاقية الخط الأحمر في إقامة العراقيل أمام توسيع شركات النفط الأمريكية لنشاطها في

---

(5) عبد الفتاح حسن أبو علية: نشأة العلاقات السعودية الأمريكية «في» دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، ص ص 405 - 406.

(6) Bryson, A. Thomas: op,cit, p69.

(7) نجاح محمد: المرجع السابق، ص ص 394 - 395، عبد الفتاح حسن أبو علية: المرجع السابق، ص ص 406، 420.

المنطقة ، بدرجة حالت بين هذه الشركات والحصول على امتيازات نفطية في إيران التي ظلت حقولها النفطية حكرًا على بريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[8] .

وبازدياد الطلب على النفط مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لخدمة المجهود الحربي للحلفاء - بعد أن أصبح إلقاء كل طن من القنابل على برلين يحتاج إلى خمسة أطنان من البنزين - أبدت إنجلترا والولايات المتحدة اهتمامًا بالغًا ببترول الخليج .

فبريطانيا التي كانت تدرك أهمية النفط لمنطقة الاسترليني ، وتأثيره في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري ، كثفت من أعمال التنقيب عن النفط في العراق ، وجنوب إيران ، وغيرهما من دول الخليج العربي ، حتى تضمن إنتاج كميات منه تغطي احتياجاتها النفطية المتوقع زيادتها في أعقاب الحرب ، في ظل توقعات بحدوث أزمة نفطية بعد الحرب ، نتيجة تزايد استهلاك النفط في روسيا وأمريكا - بدرجة قد تدفعها إلى الحد من تصدير كميات كبيرة منه إلى دول غرب أوروبا - وتدمير حقول النفط في الهند الشرقية الهولندية ، وبورما ، وجنوب روسيا إبان الحرب العالمية الثانية[9] .

أما الولايات المتحدة الأمريكية - التي اضطرتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، وإغلاق البحر المتوسط إلى المشاركة بأكثر من 70٪ من إجمالي الطاقة التي استخدمت في الحرب على الجبهة الأوربية - فقد اهتمت بزيادة امتيازاتها النفطية في الخليج لمواجهة ما كان يتردد عن عجز مواردها البترولية ، في بعض المناطق عن الوفاء باحتياجاتها المتزايدة في أعقاب الحرب ، وتوفير احتياطي نفطي يمكنها من تمويل حروب جديدة بالطاقة . ولعل هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى مطالبة بريطانيا برد ما حصلت عليه من بترول أمريكي إبان الحرب ، في صورة كميات مماثلة من النفط الخام بعد انتهاء الحرب[10] .

---

(8) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ص 18 ، 22 - 23 ، ميشيل كامل : المرجع السابق، 43 ، Bryson, A. Thomas: op,cit, p9.

(9) C.O. 732/87/19. Post-war Strategic Requirements, Middle East, from E.A. rmstrong, 13th Jan 1943, p4; F.O.141/1378, Note to the Chairman of the official Committee on Economic on Development of the Middle East, 10th Aug 1949, p2.

(10) رءوف عباس : التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد 27 ، 1980 ، ص 315 .

C.O.732/88/26, From Eden to Halifax, 8 Aug 1943, p2.

لذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري بالمنطقة إبان الحرب، لتكريس امتيازاتها النفطية في البحرين والكويت، علاوة على العراق التي أخذ الأمريكان يولونها إلى جانب المملكة العربية السعودية اهتمامًا متزايدًا عن جاراتيهما الخليجيات بسبب احتياطياتها البترولية الهائلة[11].

وإذا كان بعض المسئولين البريطانيين قد تخوفوا من تنامي المصالح النفطية الأمريكية في الخليج إبان الحرب العالمية الثانية، فإن بعضهم الآخر رأى فيها ما لا يتعارض مع مصالح بريطانيا الأساسية في المنطقة، بدعوى أن الأمريكان إذا كان قد أصبح لهم مصالح اقتصادية واستراتيجية في نفط السعودية، فإن لبريطانيا مصالح نفطية تعادلها في إيران، في الوقت الذي يتقاسمان فيه المصالح النفطية في العراق والبحرين والكويت، باعتبارها من أغنى مناطق النفط في المنطقة[12].

ويبدو أن هذه القناعة جاءت نتيجة القراءة البريطانية العملية للأوضاع الدولية والشرق أوسطية، والتي كانت وراء دخول إنجلترا في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل بترول الخليج، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوقيعهما لاتفاقية في 2 سبتمبر 1945، بموجبها تخلت عن اتفاقية الخط الأحمر رسميًا - التي كانت ظروف الحرب وازدياد نفوذ أمريكا في المنطقة قد جعلاها في حكم المجمدة - والتي كانت قد استخدمتها لتجميد الامتيازات النفطية الأمريكية في المنطقة حتى الحرب العالمية الثانية[13].

على كل حال، أدى الاهتمام الأمريكي المتزايد بنفط الخليج إلى ارتفاع نسبة ما أصبح يستخرج منه لحسابهم في نهاية الحرب إلى 42٪ في حين تراجعت نسبة بريطانيا من 80٪ قبل الحرب إلى 28٪ في نهايتها[14].

---

(11)) Bryson, A. Thomas: op,cit, p33.

(12) C.O. 732/88/26, From Eden to Halifax, 8 Aug 1943, pp2-3; Ibid, 732/87/10, Extract from Conclusions of Meeting of the war Cabinet held in the Prime Ministers Rome House of Commons, 14th July 1943, p3.

(13) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 35، ميشيل كامل: المرجع السابق ص ص، 37، 38، 40.

(14) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص، 43، 65، 66.

ولعل تزايد نسبة ما أصبح ينتج لحساب أمريكا من نفط الخليج في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان وراء مواصلتها العمل للسيطرة على معظم حقول استخراجه في المنطقة وتعزيز قدرتها للتحكم في أسعاره بالسوق العالمية ، بعد أن تصبح أكبر منتج ومستهلك له، والحد من سيطرة بريطانيا على واحدة من المناطق التي أصبح متوقعًا أن تكون من أغنى مناطق إنتاج النفط في العالم ، بعد أن أخذت تعمل لربط دولها بكتلة الاسترليني ، لتعزيز السيطرة عليها وإنتاج نفطها وسياسة تسويقه[15] .

لهذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لزيادة حجم تجارتها مع دول منطقة الخليج بشكل خاص ودول الشرق الأوسط بشكل عام[16] ، والحصول على امتيازات نفطية في إيران – إلى جانب اهتمامها المتزايد بنفط السعودية والعراق – التي أخذت تتطلع في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى أن تكون أحد المصادر النفطية لها في الشرق الأوسط[17] ، في الوقت الذي كانت بريطانيا ما تزال تعتبرها إحدى أهم المناطق التي تمولها. مع منطقة الاسترليني باحتياجاتها النفطية المتزايدة[18] .

كانت الظروف في أعقاب الحرب العالمية الثانية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على منطقة الخليج ونفطها ، وزحزحة بريطانيا التي كانت تعتبر منطقة الخليج ، حتى بداية الحرب العالمية الثانية إحدى أهم مناطق نفوذها في العالم ، والتي يجب أن تعمل فيها منفردة ، بعد أن أفقدتها الحرب التوازن والقدرة على الاحتفاظ بأهم مناطق نفوذها في المنطقة ، وبخاصة تلك التي أصبحت مطلوبة من أطراف عدة في ظل الحرب الباردة ، واشتداد حدة سياسة الاستقطاب .

---

(15) نفس المرجع ، ص ص ، 20 ، 33 ، 41 ، 42 ، رءوف عباس : المرجع السابق، ص 215 .

(16) F.R.U.S. Vol V, Memorandum prepared in the Department of State, Washington, undated, pp552-555; F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of 24 October 1947, p6; Ibid, Meeting of 27 Oct 1947; Ibid, Meeting of 27 Oct 1947, p16; Ibid, Meeting of 28 Oct 1947.

(17) F.R.U.S. 1944, Draft Memorandum to President Troman, Washington, undated, Memorandum, British Police p45; F.O. 141/928, Draft in the Middle East, Aug 1943; F.O. 371/68041, Meeting of 24 Oct 1947.

(18) F.O. 141/928, Draft Memorandum, British Policy in the Middle East, Aug 1943; p6; Ibid, 141/1222, Economic Policy in the Middle East, Memorandum by the F.O, 26 Feb. 1947, p2.

ولعل هذا ما يفسر تراجع إنجلترا أمام الولايات المتحدة الأمريكية ، والقبول بشراكة معها - على الأقل - في نفط الخليج ، حتى أنها بدأت تتحدث عن ضرورة عملهما معًا لتنمية موارد الخليج النفطية بدرجة كبيرة ، باعتبار أن النفط يعد المصدر الطبيعي الضخم الوحيد المتوافر في هذه المنطقة ، والتي يمكن لحكوماتها إنتاجه بضخامة للتصدير ، والمطلوب بشكل ملح وبكميات كبيرة من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، التي تستطيع استثمار مبالغ ضخمة في هذا المجال بدول المنطقة ، وتقديم قروض لهذه الدول ، يمكن استردادها في شكل نفط خام[19] .

وجاءت قناعة إنجلترا بضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نفط الخليج بعد أن أدرك مسئولوها المهتمون ببحث مستقبل الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية « أن المنافسة القوية بين بلادهم والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، لإحراز نفوذ سياسي واقتصادي ، ستكون كارثة لبريطانيا ، لأنها لا تملك وسائل هذه المنافسة ، بعد أن أصبحت فقيرة بالنسبة لأمريكا ، التي لا يمكنها التخلي عن بترول الشرق الأوسط ، وأنها ستتوارى أمام أمريكا ما لم تعترف بحقها في نفط المنطقة وتتعاون معها بشأنه »[20] .

وعلى هذا الأساس ذهب أحد أهم المسئولين البريطانيين في المنطقة « رونالد كامبل Campbell السفير البريطاني في مصر » إلى أن الأمريكان « يجب ألا يشعروا بأن هناك اتجاهًا من جانب حكومة صاحبة الجلالة (الحكومة البريطانية) لتقويض مصالحهم النفطية في منطقة الخليج ، ولا سيما المملكة العربية السعودية .... لأن الظروف الحالية مهيأة لأن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأقوى ، والأكثر قسوةً ، والطرف الأساسي في المنطقة ... و ... لا أعتقد أننا يومًا سنقف ثانية، وأننا لا نستطيع أن نضع أيدينا على أملاكنا في وجود الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان في الماضي ، لهذا إذا وجدنا أنفسنا نلقب

(19) F.O. 371/41394, Telegram, from F.O. to Cairo, 29th Apr 1944; Ibid, 371/61114, Washington Talks on Middle East, 1947" Political and Strategic Question Relating to Persian Gulf, Sheikhdoms, pp43, 44; Ibid, 141/1222, By Financial Counsellor, 29th April 1947, p2.

(20) Ibid, 141/1222, Note by Financial Counselor, 29th April 1947, pp2,6.

بالشريك الأضعف في الأحداث ، سيكون ذلك بدون شك أفضل لمصالحنا عن طردنا من الشرق الأوسط"[21] .

وقد جاء اهتمام إنجلترا ببناء جسور شراكة أنجلو / أمريكية حول نفط الخليج بعد اقتناعها بأن الأمريكيين لن يتخلوا بسهولة عن استثماراتهم النفطية في الخليج ، رغم أنهم لم يمتلكوا الترتيبات اللازمة – التي تتوافر لها – لتأمينها وحمايتها ، واعتقادهم بأن نفطهم في تناقص Running out ، وحاجتهم المتزايدة لنفط الخليج ، والذي يجدون سهولة في التعامل مع الدول المنتجة له بالمنطقة ، كما أن رخص الأيدي العاملة في المنطقة ، ووفرة آبار النفط بها وانخفاض رسوم نقله ، وضآلة النسب التي تدفعها شركات النفط للدول المنتجة ، والتي تراوحت بين 13 – 15 سنتًا عن البرميل الواحد – بدعوى أن احتياجاتها للأرباح النفطية الضخمة محدودة ، لأنها لا تعرف كيف تنفقها – جعلت تكاليف بترول الخليج لا تتجاوز عشر تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية[22] .

لهذا أخذ الإنجليز يتحدثون عن الرغبة في «مزاملة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، والعمل معًا للحفاظ على المصالح الأنجلو/ سكسونية ، والاستقرار في المنطقة ، وذلك بالاتفاق التام على تقسيم الفرص الاقتصادية بالتساوي في هذا الإقليم»[23] .

ومما زاد من رغبة إنجلترا في العمل مع الولايات المتحدة في الخليج ، تحول منطقة الخليج إلى واحدة من أكثر ساحات الحرب الباردة تعقيدًا ، بعد أن أخذ الاتحاد السوفيتي يتطلع في أعقاب الحرب العالمية الثانية للحصول على جزء من بترولها ، لسد جزء من العجز النفطي لديه ، وحرمان الغرب من الانفراد الكامل ببترول الخليج ، والتأثير عليه بدرجة أو بأخرى اقتصاديًا وحربيًا في الحرب الباردة[24] .

---

(21) Ibid, 141/1222, Dispatch from Camp ell to F.O, 25 Jun 1947, pp 6,7.

(22) ميشيل كامل : المرجع السابق، ص 27 ، هامش 1 ، F.O, 141/1222, Economic Policy in the Middle East Memorandum by the F.O, 26 Feb 1947, p2.

(23) أحمد فؤاد عبد المجيد : أمريكا في الشرق الأوسط ، ط 1 ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1954 ، ص ص 25 ، 32 ، 36 . F.O, Dispatch from Campbell to F.O, 25 June 1947, p5,6.

(24) F.R.U.S, 1947, Vol v, The Near East and Africa, Memorandum prepared in the Department of State Washington, undated, pp 529, 530, 555.

وكانت التطلعات السوفيتية لنفط الخليج قد بدأت بالضغط على إيران للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط ، بأجزاء كبيرة من الأقاليم الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفيتي. وبلغت هذه الضغوط حدًّا دفع السفير السوفيتي في طهران إلى التصريح بأن الاتحاد السوفيتي سيعتبر إيران دولة معادية ما لم يوافق مجلس النواب الإيراني على إنشاء شركة سوفيتية إيرانية للبترول - كان رئيس الوزراء الإيراني قد وافق عليها ، ويعطي امتيازها لروسيا 55٪ من حقوق التنقيب في شمال إيران - والاتجاه لمهارية أنشطة تهددها ، قد تصل إلى حد إشعال حرب عصابات ضد الحكومة الإيرانية على طول الحدود ، ستستفيد منها القبائل الساخطة على الحكومة ، والأقليات الأخرى في العمل ضد الأسرة الإيرانية الحاكمة[25] .

وبالطبع أثارت الضغوط السوفيتية على إيران مخاوف الإنجليز والأمريكان ، حتى أنها اعتبرا أن حصول السوفييت على أي امتيازات نفطية في إيران لن يعرض أمنها ووحدة أراضيها للخطر فحسب[26] ، بل سيؤثر عليها كمركز غني لإمداد الغرب بجزء كبير من احتياجاته النفطية ، وسيعرض مصالح الغرب النفطية في الخليج والشرق الأوسط بشكل عام للخطر ؛ لأن الوجود السوفيتي بالأراضي الإيرانية سيجعل الدول العربية المتاخمة لإيران تحت تهديده المباشر[27] .

ولم تتوقف مخاوف الغرب من الاتحاد السوفيتي على مصالحه النفطية في الخليج، عند محاولات الاتحاد السوفيتي الحصول على امتيازات نفطية في إيران ، بل تعدتها إلى الخوف من أن يؤدي وجود الشركات النفطية السوفيتية في إيران إلى تمكين الاتحاد السوفيتي من اتخاذ الأراضي الإيرانية ممرًّا للاتصال بالخليج والمياه الدافئة ، حيث أهم مراكز إنتاج النفط على الضفة العربية ، والقيام على نشر الأفكار الشيوعية، التي ستجد تربة خصبة بين الأعداد الهائلة من عمال الشركات النفطية الغربية العاملة في المنطقة ، بشكل قد يؤثر في علاقتهم بتلك الشركات ، التي كانت تسعى لعزلهم عن الأنشطة السياسية والأفكار الراديكالية[28] .

---

(25) Ibid, pp 550 - 555.

(26) Ibid, p530.

(27) F.O, 371/63109, Strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, p5.

(28) F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, "Iran" pp 28-29.

ويُعزى الخوف من أن تصبح المنطقة حاضنة للفكر الشيوعي إلى أن عقود النفط التي وقعتها شركات النفط الغربية مع الدول المنتجة للنفط في الخليج ، كانت مجحفة إلى أبعد الحدود ، من حيث نسب العائدات وحق تحديد الإنتاج والأسعار - حتى أن الحكومة السعودية ارتفع عائدها الذي كانت تتلقاه من أرامكو من خمسة ملايين دولار سنويًا في 1945 إلى 55 مليون دولار في 1949 ، بعد صراع حاد مع الشركة لتعديل شروط الامتياز، كذلك كان عمال الشركات النفطية (كشركة النفط الإيرانية الإنجليزية AIC ، التي كانت أضخم موظِّف للعمالة في إيران ، وشركة أرامكو التي كان يعمل لديها في أعقاب الحرب العالمية الثانية حوالي 40 ألف عامل ، تجمعوا في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) يعملون في ظروف صعبة ، ويتلقون أجورًا متواضعة ، في الوقت الذي انعدمت فيه الخدمات التي كان من المفترض أن تقدمها الشركات لهؤلاء العمال ، والتي ازدادت المخاوف لديها من أن يؤدي تأثرهم بالأفكار الشيوعية إلى العمل لتنظيم صفوفهم والدخول في مواجهات مع الشركات للاعتراف لهم بحق تكوين نقابات وتحسين ظروف العمل، وزيادة الرواتب بما يساعد على رفع مستويات المعيشة والارتقاء بمستوى الإسكان ، والإكثار من بناء المدارس ، وتحسين وسائل المواصلات[29] .

لهذا أظهرت شركات النفط الغربية العاملة في المنطقة - كالشركة الإنجليزية الإيرانية AIOC ، وشركة Anglo-Iranian South Western ، وشركة بترول العراق Iraq Petroleum Company ، والشركة العربية الأمريكية للبترول « أرامكو Arabian Americans Oil Company » Aramco - حساسيتها الشديدة لكل القوانين والحركات المثيرة لعواطف العمال[30] .

ولعل الخوف من انتشار الأفكار الشيوعية بين عمال الشركات النفطية العاملة في المنطقة ، هو ما حدا ببعضها - الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في المنطقة ، وصل إلى حد التدخل في رسم سياسات الدول التي كانت تعمل بها ، وبخاصة سياساتها النفطية ، حتى

---

(29) نجاح محمد وآخرون : المرجع السابق ، ص ص 368 - 369 .

(30) F.O, 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of 24 Oct 1947, PP 5, 15.

أصبحت تعرف كل واحدة منها بأنها دولة داخل دولة A state within a state – إلى مراجعة سياساتها بشكل يجعلها أكثر اندماجًا في المجتمع والعمل على تحسين ظروف العمل بين عمالها ، حتى تقطع الطريق على الأفكار الشيوعية ، وإيجاد خلايا لها بين عمال تلك الشركات ، والمجتمع المحيط بهم . لهذا اتجهت بعض هذه الشركات لإقامة مشروعات للتنمية بهدف كسب ود الشعوب واحترامها ، وحكام الدول التي تعمل بها ، وتعد شركة أرامكو مثالاً حيًّا لهذه النوعية من الشركات ، حتى أنها قدمت دراسات لزيادة الإنتاج اليومي للنفط بالمملكة العربية السعودية من 270.000 برميل إلى 500.000 برميل ، شريطة الانتهاء من إقامة خط أنابيب لنقل النفط المستخرج من شرق المملكة إلى البحر المتوسط .

كذلك اهتمت الشركة بالعمل لتغيير نظرة السعوديين للأجانب ، حتى أنها حاولت أن تدفع بموظفي الخارجية الأمريكية لإقناع السعوديين بمواجهة الأنشطة المعادية للأجانب ، وتغيير آلية مقاضاتهم ، بعد أن أزعجها إخضاعهم لنظم التقاضي المعمول بها في السعودية على أساس ما أسموه بالتشريع القرآني Koranic Law ، في الوقت الذي قامت فيه ببناء منازل أفضل للعمال السعوديين ، والتوسع في التعليم التقني لهم ، وإقامة نموذج للمزارع التقنية بالرياض ، والتي أدى نجاحها إلى تطلع الحكومة السعودية إلى التفكير في إقامة أربع مزارع شبيهة لها بالقرب من جدة والطائف والهفوف والقطيف ، كذلك تطلعت لإتمام دراسة لمشروع شبكة لخطوط السكك الحديدية في المملكة ، والتي تحمَّل تكاليفها بنك التصدير والاستيراد Export import- bank ، والتي استحسنت إنشاء خط للسكك الحديدية بين الدمام والرياض ، في الوقت الذي طالبها فيه الملك بدراسة إمكانية إنشاء خط من مكة إلى جدة فالمدينة ، وإعادة تجديد خط سكك حديد الحجاز .

وسعت الشركة لتغيير نمط اتفاق العائدات النفطية ، والتي كانت قد بلغت عشرين مليون دولار سنويًّا ، والتي رأت الشركة أنها تُنْفَق في غير أوجهها الصحيحة ، وحملت تبذير العائلة المالكة في السعودية ، وسلوك التجار غير الأخلاقي المسئولية عن ذلك ، ورأت أن التغلب على هذه المشكلة يقتضي وضع حل طويل المدى يتمثل في تعليم الأمراء

العرب ، وتوفير مستشار اقتصادي أوربي للسعودية ، وإرسال قنصل اقتصادي مناسب إلى جدة . على أية حال بلغ نفوذ شركة أرامكو في السعودية حدًا دفع بريطانيا إلى التفكير في دراسة تجربتها ، وإمكانية نقلها للأقطار الأخرى في الشرق الأوسط[31] .

كذلك كانت شركة بترول العراق تدرك أن هناك حالة من عدم الانسجام بين الموظفين الأجانب والوطنيين الذين يعملون في حقولها للتفاوت في الرواتب والامتيازات التي تقدمها الشركة لهم ، ووجود حدود لترقية الوطنيين ، بشكل دفعهم إلى العزوف عن العمل لديها ، وبشكل دفعها إلى التفكير في وضع خطط بريطانية للإسراع في تعليم الوطنيين حتى يتسنى لهم شغل مراكز قيادية بالشركة ، وتشجيعهم على العمل بالشركات الأجنبية في الشرق الأوسط[32] .

وأمام هذا النفوذ المتزايد لشركات النفط الغربية في المنطقة ، وتوتر العلاقة بينها وبين عمالتها ، التي كانت تعمل في ظروف عمل تجعلها مهيأة لتقبل الأفكار الشيوعية ، اعتبر المسئولون الغربيون أن « وقوع إيران وجاراتها تحت تأثير الشيوعية لن يفقد إيران أهميتها الاستراتيجية كمركز لتوريد النفط للغرب على المدى الطويل، بل سيعرض أمن الشرق الأوسط ، والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيه للخطر »[33] .

كان من شأن الوجود السوفيتي في إيران أن يجعل القوات الروسية على الحدود العراقية ، وعلى خطوط متقدمة من بغداد ، وحقول النفط والأنابيب في كركوك ، كما يجعل تلك القوات على بعد مائتي ميل من حقول إيران النفطية في الجنوب ، كما أنه قد يشجع الحكومة السوفيتية للحصول على امتياز إنشاء خط للسكك الحديدية ، يربط روسيا عبر إيران بموانئ الخليج العربي، وجنوب إيران حيث المصالح النفطية الغربية[34].

---

(31) Ibid, 371/86041, Meeting of 28 Oct 1947, pp,15.

(32) Ibid, Meeting of 24 Oct 1947, pp,15.

(33) F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, "Iran" pp 28-29.

(34) Ibid, "Iran" pp 28-29.

ومما زاد من تهديد الاتحاد السوفيتي للمصالح النفطية الغربية في الخليج ، أنه في الوقت الذي كان يسعى فيه لدى إيران للحصول على امتيازات نفطية في المنطقة الشمالية ، كان يضغط على تركيا لتغيير نظام الإشراف على المضايق بما يسمح له بالوصول إلى البحر المتوسط ، والتغلب على التجمد الشتوي الممتد لمعظم مياه سواحله الشمالية ، والنفاذ إلى البحار الدافئة ، حيث أهم مراكز التجارة العالمية وكسر محاولات فرض الحصار عليه من الغرب[35] .

وأمام هذه المحاولات السوفيتية للوصول إلى نفط الخليج وتطويق منطقة الشرق الأدنى ، اتجهت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل لتكتيل المنطقة المحيطة بالخليج فيما أصبح يعرف بالشرق الأوسط الكبير ، في محاولة لخلق إقليم يمكنها من خلال ازدياد نفوذها فيه والسيطرة عليه عزل المناطق الغنية بالنفط عن المنافسة الدولية وحتى الإقليمية ، وإحكام الحصار على الاتحاد السوفيتي بشكل يحول بينه وبين الوصول إليها وإيجاد منافذ من خلاله للاتصال بالمياه الدافئة .

لهذا شكلت المنطقة النفطية في الخليج ، والتي كانت تمثل جزءًا من الشرق الأدنى ، مركز الشرق الأوسط الكبير ، بعد أن قرر انتظامه إلى جانبها ، كل من أفغانستان وإيران وتركيا واليونان ومنطقة شرقي المتوسط ومصر وليبيا « قوريني أو برقة وطرابلس الغرب» والسودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال الفرنسي[36] .

والامتداد بحدود الشرق الأوسط إلى أفغانستان يعزى إلى قناعة الغرب بأهمية موقعها في تطويق إيران ، وباعتبارها ممرًّا عرضيًّا إلى الهند من الشمال الغربي ، هذا علاوة على مجاورتها للاتحاد السوفيتي ، ومن ثم يمكن أن تشكل مع إيران حاجزًا لمنعه من التوسع نحو جنوب آسيا والخليج العربي ، باعتبار أن إيران تتصل جغرافيًّا بالاتحاد السوفيتي

(35) F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, "Iran" pp 25, 30, 31, 37, 53, 56, /Ibid 371/63109, Strategic value of Mediterranean, near and Middle East Aide Memoir, 16th Oct 1947, p2.

(36) Ibid, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, pp 25, 30, 31, 37, 53, 56; Ibid 371/63109, Strategic value of Mediterranean & Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, p2.

والهند والعراق . ولعل اعتبار أفغانستان وإيران جزءًا مهمًّا من الشرق الأوسط ، هو ما دفع الغرب إلى العمل للحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها ، وإبعاد الهيمنة الروسية عنها ، بعد أن رأى في اختراق الاتحاد السوفيتي لها تهديدًا لأمن الغرب والشرق الأوسط وشرق المتوسط[37] .

وبتقسيم شبه القارة الهندية ، والإعلان عن قيام باكستان كدولة مستقلة ، اعتبر الغرب باكستان جزءًا مهمًّا للشرق الأوسط ، بحكم موقعها بالنسبة إلى أفغانستان وإيران ، وكذلك الهند ، التي كان الغرب يعمل للحيلولة بين الاتحاد السوفيتي والوصول إليها . هذا في الوقت الذي بدأ الغرب يخطط فيه لاستخدام باكستان لتهدئة المسلمين في العالم، وكقائد للأقطار الإسلامية في الشرق الأوسط بدلاً من مصر[38].

وإمعانًا في عزل الاتحاد السوفيتي عن بترول الخليج والمياه الدافئة ، وطرق المواصلات الغربية في المنطقة ، رأى الغرب اعتبار تركيا واليونان جزءًا من الشرق الأوسط ، لاستكمال الحزام الشمالي الذي يعزل الاتحاد السوفيتي عن المنطقة ، لأن موقع تركيا وامتلاكها أحد أهم مفاتيح الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة، يجعل منها حاجزًا طبيعيًّا يحول دون وصول أي قوة معادية للغرب ، وبخاصة الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة ، وتهديد المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، وشرقي المتوسط ، حتى أن أحد جنرالات إنجلترا الذين كانوا يعملون في الشرق الأوسط (H. Wardle) أكد على أهمية إدماج تركيا في المشروع الشرق أوسطي لأن استراتيجيته تتوقف عليها[39] .

---

(37) مروان خيري : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر «في» السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (2) ص 343 ،

F.O, 371/61114, Washington Talks on the Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, Pakistan, p56

(38) F.O, 141/1444, Meeting in the Ambassador's Study, 10th March 1951, p3; Ibid 141/1442/1077/1/516, Letter to F.O, 27th Feb 1951.

(39)F.O, 371/63109, Strategic value of the Mediterranean, Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, p3. Ibid, 371/61114, Washington Talks On Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, p 30; C.O, 732/87/19, Post - War Strategic Requirements Middle East, from E.A. Armstrong, 13th jan 1943, p4.

لهذا رأى الغرب أن الحفاظ على استقلال تركيا ، ووحدة أراضيها ، أمر حيوي لأمن الشرق الأوسط ، وشرقي المتوسط ، وأن تعرضها للخطر يعني إضعاف قدرة الغرب الدفاعية عن الشرق الأوسط ، في حال وقوع أي حرب ، ولهذا أبدى الغرب استعداده لبناء تركيا عسكريًا ، واعتبر أن نجاحه في هذه المهمة سيمكنها من الحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها، كما أنه سيمكن الغرب من إنجاز أهدافه الاستراتيجية في المنطقة[40] .

وإلى جانب تركيا أدخل الغرب اليونان ضمن المشروع الشرق أوسطي ؛ لأن موقعها بالنسبة لتركيا وشرقي المتوسط يجعل الحفاظ عليها واستمالتها للغرب مهمًا لإحباط محاولات روسيا للالتفاف حول تركيا ، وعرقلة الملاحة في البحر المتوسط ، وبخاصة بعد أن اتجه الاتحاد السوفيتي بعد فشل مشاريعه بإيران وتركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى اختراق اليونان بإحداث انقلاب سياسي فيها ، ولهذا اعتبر الغرب أن الحفاظ على استقلال اليونان ووحدة أراضيها وحمايتها من الوقوع في براثن الشيوعية، يساعد على حماية مصالح الغرب الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وشرقي المتوسط ، وضمان أمنيهما[41] .

وبالإضافة إلى مجموعة الدول غير العربية التي شكلت ما يمكن تسميته بالحزام العازل أو الحزام الشمالي للشرق الأوسط ، والتي خطط لأن تمثل جزءًا مهمًا من الشرق الأوسط ، حتى تشكل حائط صد للاتحاد السوفيتي أو خط الدفاع الأول عن منطقة المصالح النفطية الغربية في الخليج ، فقد تقرر أن يمتد الشرق الأوسط ليشمل كل ما كان يعرف بالشرق الأدنى ، بداية من المنطقة العربية المطلة على شرق البحر المتوسط أو ما كانت تعرف بالمشرق Levant ، والتي اعتبرت وفقًا للتصور الغربي المطروح للشرق الأوسط جزءًا لا يتجزأ منه ، باعتبار أن تأسيس قواعد عسكرية بها ، وبخاصة في فلسطين

(40) F.R.U.S, 1947, vol v, 1971 Memorandum prepared in the Department of State Washington, Undated, P491; F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, Greece, PP 7,13; Ibid 371/63109, Strategic Value of the Mediterranean Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, p3.

(41) F.O, 371/63109, Strategic value of the Mediterranean, Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, p4. Ibid, 141/1444, Meeting in the Ambassador's Study, 10th March 1951, from. J.H. Wardle - Smith, P2.

والأردن ، أمر حيوي لحماية خط أنابيب النفط الذي يمر بتلك المنطقة إلى معامل التكرير على البحر المتوسط ، وكذلك الدفاع عن مصر ، وحماية قناة السويس ، وتأمين الملاحة فيها[42] .

ويبدو أن الغرب كان يخطط لأن تمثل هذه المنطقة مع العراق خط الدفاع الثاني في الشرق الأوسط بعد أن اعتبر أن موارد العراق واحتياطياتها النفطية الهامة ، وموقعها الجغرافي ، جعلها أحد أهم مفاتيح الشرق الأوسط ، وأداة ربط في شبكة المواصلات الجوية العالمية . ولعل هذا ما جعل المسئولين الغربيين المهتمين برسم مستقبل الشرق الأوسط ، يذهبون إلى أنه لا يمكن توفير الأمن للشرق الأوسط ، وتأمين الإمدادات البترولية الخليجية ، وطرق المواصلات في المنطقة ، إلا بوجود قواعد عسكرية في العراق أو أي إقليم عربي مجاور له . ولعل هذا ما كان وراء تأييد الأمريكان لاحتفاظ بريطانيا بالقواعد والقوات العسكرية التي توفرها لها معاهدة 1930 في العراق ، واقتراح بناء الكويت لتكون قاعدة بديلة للعراق في حال فشل بناء جسر من الثقة بين البريطانيين والعراقيين[43] . مما يعني أن المشروع الشرق أوسطي كان يتطلع إلى تأمين حقول النفط في العراق ومنطقة الخليج ، من خلال تأمين المدخل الشمالي للمنطقة .

ولتأمين المدخل الجنوبي للخليج والجزيرة العربية امتد المشروع الشرق أوسطي ليشمل اليمن ، حتى يضمن عدم فرض الهيمنة عليها من جانب أي قوة معادية للغرب ، وتهديد مصالحه في المنطقة ؛ نظرًا لأنها تحتل موقعًا مميزًا في جنوب غرب الجزيرة العربية يجعلها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، والطريق المؤدية إلى الهند ، والحدود الشمالية لمحمية عدن ، وغيرها من مناطق جنوب شرق الجزيرة العربية التي خطط لأن تشكل مع مصيرة بسلطنة عمان ، إحدى أهم المناطق التي يجب أن تتوافر فيها التجهيزات

(42) Ibid; 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947,Iraq as a factor in The Maintenance of Stability in The Middle East, p32; Ibid, Political and Strategic Questions Relating To The Persian Gulf Sheikhdoms, P42; Ibid, 141/1444, Meeting in The Ambassador's Study, 10th March 1951, From. J.H. Wardle - Smith, P1; Ibid; 141/928, Draft Memorandum, British Policy in Middle East, August 1943, Pp 4-5.

(43) F.O; 141/928, Draft Memorandum, British Policy in the Middle East, August 1943, p6.

والمطارات ، التي تتيح للغرب فرصة للدفاع في العمق والوصول لأي مكان في الشرق الأوسط[44] .

وإذا كانت العراق قد اعتبرت أحد المفاتيح المهمة للشرق الأوسط بحكم موقعها وإمكاناتها النفطية ، فإن مصر اعتبرت المفتاح الغربي لمنطقة الشرق الأوسط، بعد أن وجد فيها مهندسو المشروع قاعدة طبيعية للقوات البرية والجوية العاملة في منطقة الشرق الأدنى Near East Area – حيث توجد بمنطقة القناة أهم قاعدة للقوات البريطانية في المنطقة والتي لعبت دورًا محوريًا في الحرب العالمية الثانية – كما أن موقع مصر يجعلها تتوسط طرق المواصلات في منطقة الشرق الأوسط ، هذا فضلاً عن تأثيرها في المنطقة العربية . ولعل التأكيد على أهمية مصر في المشروع الشرق أوسطي ، هو ما حدا بواضعي المشروع إلى التفكير في استخدام برقة «قورينى Cyrenaica » وطرابلس – اللذين يشكلان جزءًا من ليبيا – كقاعدة بديلة لمصر ، في حال تعثر محاولات الحصول على تسهيلات في مصر وفلسطين ، تساعد على سرعة القيام بأعمال عسكرية جوية ، ونشر قوات في المنطقة حال اندلاع حرب ، حتى يمكن الدفاع عن فلسطين ومصر وقناة السويس[45] .

ولأهمية البحر الأحمر للشرق الأوسط الكبير ، فقد اتجه واضعو المشروع إلى اعتبار الدول المطلة على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر جنوب مصر بدءًا من السودان وحتى الصومال جزءًا من الشرق الأوسط ؛ لأن موقعها جعلها ذات أهمية استراتيجية للبحر الأحمر ، والدفاع في العمق Defense In Depth عن الشرق الأوسط والمصالح النفطية به . لهذا أكد واضعو المشروع على أن أمن الدول المطلة على البحر الأحمر جنوب مصر ضروري للحفاظ على أمن الشرق الأوسط ، والأمن والسلم الدوليين ، ومن هنا جاءت التوصية بالعمل لتجنيب الدول المطلة على البحر الأحمر من الاضطرابات الداخلية ، أو الخضوع لهيمنة أي قوة معادية للغرب، وبخاصة بعد أن أصبح لروسيا نشاط في إثيوبيا ، وذلك من خلال احتفاظ بريطانيا بتسهيلات

(44) Ibid, 371 / 36109, strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East, 16th Oct 1947, PP. 3-4.

(45) F.O; 371/63109, Strategic value of the Mediterranean, Near and Middle East, Aide Memoir, 16th Oct 1947, pp2-3. Ibid, 371/68041, Meeting of 24 Oct 1947, p,7.

عسكرية في السودان ، وتوفير المساعدات التي تحتاجها الحكومة الإثيوبية لتحقيق الأمن الداخلي ، وإيجاد برامج للإصلاح والتنمية ، ووضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية البريطانية أو الأمريكية وإقناع إريتريا بالاندماج في إثيوبيا والسودان[46] .

هكذا كان لتنامي المصالح النفطية الغربية في منطقة الخليج ورغبة الغرب في عزلها عن مجال المنافسة الدولية – في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الحرب الباردة – أكبر الأثر في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الذي تقرر أن يضم المنطقة التي كانت تعرف بالشرق الأدنى ، ومعظم المناطق التي كانت تعرف بالشرق الأوسط ، إلى جانب الدول المطلة على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر جنوب مصر حتى الصومال ، بعد أن كان الشرق الأوسط لا يطلق إلا على منطقة شبه القارة الهندية ، وأواسط آسيا التي كانت تقع بين الشرقين الأقصى والأدنى[47] .

وإذا كان المشروع الشرق أوسطي قد قام لعزل مناطق المصالح النفطية الغربية في منطقة الخليج عن مجال المنافسة الدولية ، وكجزء من الحرب الباردة التي بدأت في التصاعد بين المعسكرين الشرقي والغربي ، واتجاه الغرب لإحكام الحصار على الاتحاد السوفيتي ، بعزله عن المياه الدافئة ، فإن هذا المشروع قد وظف كذلك لحل معضلة المشروع اليهودي في المنطقة ، وذلك بالعمل على هندسة إقليم يستوعب الكيان اليهودي

---

(46) F.O 371/63109, strategic Value of the Mediterranean & Near and Middle East, p p 2,4; Ibid, 371/6114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, British Position in the Sudan, pp 25-26; F.R.U.S, 1947, vol v, The Near East And Africa, Washington 1971, Memorandum Prepared in the Department of State, pp533-543.

(47) مصطلح الشرق الأوسط Middle East أحد المصطلحات السياسية والجغرافية التي شاع إطلاقها على جزء من الشرق ، بعد أن جرت العادة على تقسيمه حسب البعد والقرب من أوربا إلى أقسام ، فالمناطق التي تواجه المحيط الباسفيكي Pacific Ocean من الشرق عرفت بالشرق الأقصى Far East ، في حين أن المناطق التي تحيط بشواطئ البحر المتوسط الشرقية «متضمنة شمال إفريقيا ، وجنوب غرب آسيا ، وأحيانًا شبه جزيرة البلقان » والتي كانت أقرب إلى أوربا فعرفت بالشرق الأدنى Near East ، أما الشرق الأوسط فقد أطلق على المنطقة الواقعة بين الشرقين ، والتي كانت تضم شبه القارة الهندية ، وأواسط آسيا .

The New Encyclopedia Britannica, Vol 8, pp 108, 574.

وجيرانه العرب في وحدة إقليمية شرق أوسطية ، لا سيما بعد أن وجد الغرب في هذا المشروع ضالته لضمان أمن إسرائيل وسلامتها بعد الاعتراف بها فور الإعلان عنها 1948، والتزامه بضرورة التوفيق بين الوقوف إلى جانبها ، لأنها "ما جاءت إلا لتبقى ، وأن التخلي عنها يعني أنها ستتوارى تمامًا"[48] ، والحد من تزايد كراهية العرب له ، بالشكل الذي يساعد على حماية مصالحه في المنطقة ويُصعب مهمة روسيا في التقرب إلى شعوبها واختراقها[49] .

وحتى لا يعرض تأييد الغرب لإسرائيل مصالحه في المنطقة العربية ، وما أسماه علاقات الصداقة مع العرب للخطر ، فقد طرح في إطار المشروع الشرق أوسطي ، إقامة علاقات صداقة وحسن جوار بين إسرائيل والعرب ، وذلك بإحلال السلام في المنطقة ، باعتباره - كما يرى الغرب - قد أصبح مطلبًا ملحًّا للحفاظ على إسرائيل والمصالح الغربية في المنطقة[50] ، وكخطوة لإقامة الشرق الأوسط الموحد الذي يجب أن تكون إسرائيل فيه القوة الوحيدة المهيمنة[51] ، بعد أن تتحطم في وجوده فكرة الوحدة العربية ، لأنه «كلما زاد انقسام العرب على أنفسهم ، سهل اختراقهم والسيطرة عليهم »[52] .

هذا في الوقت الذي كان يسعى فيه الغرب لإقناع الإسرائيليين بأن دولتهم لا يجب أن تكون غربية بقدر ما يجب أن تكون شرقية ذات ميول غربية ، ومن ثم فعليهم العمل لخلق وضعهم في الشرق الأوسط باعتباره المكان الآمن الذي يجب أن تعيش وتمتد فيه دولتهم[53] .

وكان الغربيون من دعاة الشرق أوسطية ، مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، لا يكتفون بتخليق إقليم شرق أوسطي يستوعب إسرائيل فحسب ، بل يسعون لإيجاد شرق أوسط تكون الهيمنة فيه لإسرائيل ، والتي رأوا بأنها يجب أن تبدأ بالتغلغل

(48) F.O; 141/1378, Relation with Israel, From J.M Trout Bech, 25th July 1949, p1; Ibid, 141/14444, Meeting in the Ambassador's Study, 10th March 1951, p2.
(49) F.O; 141/1378, Relation with Israel, 25th July 1949, p5.
(50) Ibid; pp 2,3,5; F.O, 141/1442/1/516, Letter to F.O, 27th Fed 1951.
(51) F.O; 141/1378, Relation With Israel, from J.M. Trout Beck, 25th July 1949, p1.
(52) Ibid; pp 2,3,5; F.O, 141/1442/1077/1/516, Letter to F.O, 27th Fed 1951.
(53) F.O; 141/1378, Relation with Israel, from J.M. Trout Beck, 25th July 1949, pp 2-5.

الاقتصادي في المنطقة ، الذي سيمهد الطريق أمامها للهيمنة السياسية عليها في نهاية الأمر ، لهذا ذهب أحد دعاة الشرق أوسطية الغربيين إلى « أن إسرائيل يجب أن تكون دولة شرقية Oriental State ، وأن نشاطها يجب أن يكون أكثر ارتباطًا بالشرق عنه بالنسبة للغرب ، الذي يجب أن يكون ارتباطها به ماديًا فحسب، وأن عليها أن تتغلغل في الشرق الأوسط سعيًا للسيطرة عليه سياسيًا مستخدمة في ذلك سلاح الاقتصاد » . ولعل هذا ما دفع الغرب لأن يقدم للدولة اليهودية المساعدات الاقتصادية الضخمة منذ ولادتها ، حتى أن يهود الكومنولث البريطاني أبدوا تأييدهم لكل طموحات إسرائيل الشرق أوسطية ، وتحمل أية مخاطر تنجم عنها ، في الوقت الذي واصل فيه اليهود الأمريكان جمع الأموال لحسابها والتي بلغت 100 مليون دولار في سنة 1949[54] .

هذا وقد اقتضى نجاح المشروع الشرق أوسطي في عزل الاتحاد السوفيتي وإبعاد حقول النفط الخليجية عن مجال المنافسة الدولية ، واستيعاب الدولة اليهودية ، التي تأسست لتكون دولة شرقية ، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة ، والحيلولة بين الأفكار الشيوعية واختراقها ، وذلك من خلال القيام على تنمية إقليمية للشرق الأوسط ، تستهدف زيادة نفوذ الغرب الاقتصادي في المنطقة ، ورفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية لشعوبها ، بعد أن اقتنع الغرب في ظل الحرب الباردة ، بأن الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية في المنطقة لا يحتاج إلى وجود قوات عسكرية فيها بقدر ما يحتاج إلى نفوذ اقتصادي، وسيطرة على الاستثمارات وزيادة حجم الاستثمارات النفطية فيها ، وزيادة حجم مشترياته من المواد الخام التي تنتجها المنطقة ، والتحكم في نوعية وارداتها ، ووضع خطط طويلة المدى لتنميتها اقتصاديًا (بالشروع في تنفيذ مشروعات للري والتحكم في الفيضان ووسائل المواصلات) وذلك من خلال تأسيس منظمة إقليمية اقتصادية شرق أوسطية ، لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإقامة وحدة اقتصادية شرق أوسطية ، لخدمة الأهداف الغربية في المنطقة[55] . وبخاصة

(54) C.O, 732/87/10, Middle East long term policy, undated, p2.

(55) F.O; 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, Subversive activities in the Middle East. P 60; F.R.U.S, Vol v, Introductory paper on the Middle East submitted Informally by the U.K Representatives, Washington, undated, p 575.

بعد أن رأى الغرب أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بالشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية توفر تربة خصبة لانتشار الأفكار الشيوعية والأنشطة الهدامة في المنطقة بدرجة تعرض مصالحه فيها للخطر ، وأن تحصين المنطقة ضدها يحتاج إلى إجراءات مباشرة لتحسين مستويات المعيشة ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط[56] .

وكانت المشكلة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط ، أخطر ما تكون في المنطقة العربية ، التي كانت تمثل مركز المشروع الشرق أوسطي ، بسبب الزيادة الهائلة في أعداد سكانها ، والتفاوت الهائل في توزيع ثرواتها بين الدول العربية وبعضها البعض ، وحتى داخل الدولة الواحدة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وزاد من حدة المشكلة الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية ، اتجاه الغرب لحل معضلة المشروع اليهودي في فلسطين على حساب جاراتها العربية ، عندما تقرر تفريغ فلسطين من سكانها العرب ، وإعادة توطينهم في مناطق أخرى بالمنطقة ، وذلك قبل ظهور الدولة اليهودية بسنوات ، بعد أن روج اليهود إلى أن فلسطين لا يمكن أن تتسع لشعبين ، بعد أن ذهب المسئول عن الاستيطان اليهودي في فلسطين عام 1940 – جوزيف ماتيس – إلى أنه «ينبغي أن يكون واضحًا فيما بيننا أن هذا البلد «فلسطين» لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين .... (و) ..... إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير ، والحل الوحيد يتمثل في إفراغ فلسطين أو على الأقل فلسطين الغربية (غرب نهر الأردن) من العرب ... وليس ثمة وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة[57] .

ولعل الرغبة في استيعاب الكيان اليهودي في المنطقة ، وحل المشاكل التي ستترتب على تهويد فلسطين بتهجير العرب ، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد في أواخر سني الحرب العالمية الثانية ، على أن الحلول المطروحة للمسألة الفلسطينية (التقسيم

(56) عبد الملك خلف التميمي : الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب ، فلسطين ، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، عالم المعرفة (71) الكويت 1983 ، ص 124 .

(57) F.R.U.S, 1944, Draft Memorandum to president Truman, Washington, undated, p47.

والتفريغ) ستؤدي إلى مزيد من إراقة الدماء ، والاضطرابات السياسية الداخلية وشعور بالضيق في المنطقة العربية ، ما لم يتزامن مع العمل بهذه الحلول ، دعم لعمليات التنمية في فلسطين والأقطار المجاورة[58] ، لأن عدم إعادة توطين اللاجئين يعني استمرار تركزهم في تجمعات سكانية كثيفة ، تتيح فرصًا لنمو مقاومة فلسطينية ضد الكيان الصهيوني ، كما أنها ستظل تمثل ضغطًا دوليًا يدعو إلى المطالبة بعودتهم إلى ديارهم[59] .

من هنا كان الاهتمام بإجراء تنمية اقتصادية إقليمية شرق أوسطية تساعد الدول العربية على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، واستيعاب الأعداد الفلسطينية التي تقرر تهجيرها ، وهذا ما أعلنت عنه لجنة الشرق الأوسط Middle East Official Committee في دراسة انتهت منها في 14 مايو 1949 ، عندما ذهبت إلى أن التنمية الاقتصادية لمصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان ، هي الحل الأفضل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الملحة[60] . هذا في الوقت الذي شدد فيه السيد بيفن في سنة 1949 – إبان المفاوضات البريطانية الأمريكية حول المشاكل الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط – على ضرورة الضغط على الحكومة السورية لتوطين ما يتراوح بين 200 و300 ألف لاجئ في شمال سوريا ، والعمل على توطين ما يتبقى منهم في شرق الأردن ، بعد أن نجحت عملية إعادة توطين حوالي أربعين ألف لاجئ في غور الأردن[61] .

---

(58) عبد الملك التميمي : المرجع السابق ، ص 159 .

(59) F.O; 141/1378, Note to the Chairman of the Official Committee on Economic Development (Overseas) from the Chairman of the Middle East (Official) Committee, 10th August 1949. p1; Ibid, Middle East Development, Immediate Objectives, p1,6.

(60) F.R.U.S, 1949, Talks at Washington between Thev.s and U. k on Political and Economic subject concerning the Near East, Memorandum Conversation by the Secretary of state, Washington, 4 April, 1949, p51.

(61)F.O; 141/1378, Note to the Chairman of the official committee on Economic Development (Overseas) from the chairman of the Middle East (official) Committee, to the August 1949. p3; Ibid, 371/68041, Washington Talks on Middle East and eastern Mediterranean, Meeting of 27th Oct 1947, P13, F.O. 371/96956, Note of a Meeting held at the F.O. on April 24th - 1952, with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, P2.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية في سوريا والأردن قد ركزت على قطاع الزراعة ، حتى تتلقى الأردن عوائد من وراء النفط ، وتنمية شركة شرق الأردن الإنجليزية Trans Jordanian British Company لمناجم الفوسفات[62] . فقد ذهب المشروع الشرق أوسطي إلى أنه التنمية الشاملة لمصادر بترول الشرق الأوسط - والتي يتركز معظمها في الخليج - سيكون وسيلة كبيرة لتوفير فرص عمل معقولة للسكان المحليين ، ورفع مستوى معيشتهم ، وتحريك السكان العرب من المناطق ذات الكثافة العالية إلى المناطق المخلخلة سكانيًا . ولعل هذا ما حدا بأحد المسئولين الغربيين - السيد جرينهل - إلى الاعتقاد بأن زيادة حجم الاستثمارات النفطية ، واستغلال الموارد النفطية الشرق أوسطية في المستقبل ، سيساعد بدرجة كبيرة على رفع مستوى المعيشة في المنطقة بشكل عام[63] .

وحتى يحقق المشروع أهدافه لإحكام الحصار على الاتحاد السوفيتي ، والحيلولة بينه وبين خلق ممرات إلى المياه الدافئة ، ومناطق الثروات النفطية في الخليج ، فقد طرح في إطار المشروع الشرق أوسطي ، إقامة مشروع إقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط ، يقوم في جانب منه على إقامة حائط من الدول يكون بمثابة خط دفاع أول عن المنطقة « من باكستان وأفغانستان ، وإيران وتركيا ثم اليونان » تكون مهمته التصدي للضربات التي يوجهها الاتحاد السوفيتي ، الذي كان يقود المعسكر الشرقي في الحرب الباردة ، واستنزاف قوته ، والحيلولة بينه وبين تهديد المصالح الغربية في الشرق الأوسط[64] .

ولما كان الغرب يرى أن الاعتماد على خط الدفاع الأول في المشروع الإقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط ، سيجعله أضعف نقاط التحالفات الغربية في الحرب الباردة ، ما لم تكن هناك خطوط دفاع احتياطية ثانية وثالثة ، فقد خطط لاستخدام الدول العربية ، كعمق استراتيجي في هذا الحلف لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، باعتبار أن إشراك الدول العربية في مشروع إقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط ، سيوفر للغرب قواعد عسكرية ،

---

(62) F.O; 141/1222, by Financial Counselor, 29th April 1947, p6, Ibid, 371/68041, Meeting of 23Oct 1947. pp 3-4.

(63) F.O, 371/63109, Strategic Value of The Mediterranean, Near and Middle East, 16th Oct 1947, p2.

(64) أحمد عبد المجيد فؤاد : المرجع السابق ، ص 20 ، 24 ، 27 ، 67 ، 68 .

تجعل الشرق الأوسط نقطة وثوب استراتيجية لضرب قواعد الاتحاد السوفيتي العسكرية، والإغارة على مناطقه الصناعية - في منطقة البحر الأسود، وجبال الأورال - التي تزوده بالأسلحة، وحقوله النفطية في باكو، ومزارعه الغنية بالغلال في أوكرانيا[65].

ولما كان الأمريكان يجدون حساسية في تأسيس قواعد عسكرية لهم في المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب دعمهم لمشروع الدولة اليهودية، وتخوفهم من أن يساعد وجودهم العسكري في المنطقة على نجاح الدعاية الشيوعية فيها، فقد أبدوا رغبة في عدم تحمل أية مسئوليات عسكرية في هذا الجزء من العالم بشكل مباشر، والاكتفاء بدعم الإبقاء على الوضع العسكري البريطاني القوي في الشرق الأوسط[66]، حتى أنهم أكدوا على أن أمنهم والسلام العالمي يقتضيان احتفاظ إنجلترا بوضعها، وما لها من تسهيلات توفرها المعاهدات التي وقعتها مع دول المنطقة، حتى تتحمل مسئولية الدفاع عنها؛ لأنهم رغم مصالحهم الأمنية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، فإنهم لا يفكرون في أن يحلوا محل بريطانيا فيه، أو حتى تحويل قواعدها العسكرية بالمنطقة في وقت السلم إلى قواعد أنجلو / أمريكية، تتركز فيها القوات الأمريكية جنبًا إلى جنب مع القوات البريطانية، حتى لا تتحمل الولايات المتحدة نفقات عسكرية هائلة، ولا يؤدي وجودها العسكري في المنطقة إلى استفزاز الاتحاد السوفيتي، وإشعال الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط، وإعطاء الاتحاد السوفيتي فرصة للظهور أمام العرب بمظهر الصديق الوحيد لهم وإظهار الولايات المتحدة بمظهر المساند لبرنامج معادٍ لهم[67].

لهذا تقرر أن يقوم المشروع الإقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط على القواعد العسكرية البريطانية في المنطقة، والتي وفرتها المعاهدات الثنائية التي وقعتها مع بعض دول المنطقة، والتي تطلعت لإعادة النظر فيها بما يجعلها توفر التسهيلات الاستراتيجية والقواعد - في العراق، مصر، الأردن ... إلخ - التي يمكن أن يبني عليها الغرب دفاعاته الإقليمية في

(65) F.O; 141/1222, From Houston To F.O., 21st Aug 1947, P2.

(66) F.O; 371/73556, From Campbell, 30th Oct 1949. Ibid, 371/6309, Telegram No., 5965, From Washington To F.O., 26th Oct 1947, PP 1-2; Ibid, 371/61114, Washington Talks On Middle East and Eastern Mediterranean 1947. p7.

(67) F.O; 141/1059, From R.G. Home to Alen, 5th Oct 1945, p1.

الحرب أو التهديد بها[68] . والعمل - في ذات الوقت - لإيجاد قواعد أخرى تضمن حماية منطقة الخليج والبحر الأحمر ، لتأمين مصادر النفط بالمنطقة ، وتأمين نقل نفطها إلى الهند وأوربا الغربية عبر البحر الأحمر ؛ لهذا اقترح الاستفادة من السعودية ، والمنطقة الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية ، في المشروع الدفاعي الشرق أوسطي ، لما لهما من أهمية استراتيجية . والقيام على استئجار قواعد جوية بطول الشاطئ الجنوبي للخليج واحتفاظ بريطانيا بقوات وقواعد عسكرية في السودان وعدن ، والصومال الإيطالي ، الذي اقترح وضعه تحت الوصاية البريطانية أو الأمريكية ، وإقناع إرتيريا بالاندماج مع السودان أو إثيوبيا[69] .

وقد دفعت الصعوبات التي واجهت محاولات الغرب لإعادة النظر في معاهدات الدفاع المشترك الثنائية بين بريطانيا وكل من العراق ومصر ، مهندسي المشروع الشرق أوسطي إلى طرح بديل للعراق وآخر لمصر ، فبالنسبة للعراق اقترح الوفد الأمريكي في المفاوضات الاهتمام ببناء الكويت لتكون قاعدة بديلة للعراق بالمنطقة ، في حال نجاح عملية التنمية بها ، وفشل المفاوضات الأنجلو/ عراقية لتنقيح معاهدة 1930[70] ؛ لأن موقع الكويت يجعلها داخل مسافة طيران معقولة لحقول النفط في كركوك ، وأقل مسافة طيران من عبدان والبصرة والبحرين[71] ، هذا في الوقت الذي تقرر فيه تأسيس قاعدة عسكرية بمطار الظهران[72] ، وحث شركات الطيران المدني على المساهمة في تأسيس

---

(68) Ibid, 371/63109, Strategic Value of the Mediterranean and Near and Middle East, Aide Memoire, 16th Oct 1947, p1, 2, 4; Ibid, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, pp15, 25, 26, 43.

(69) عبد الرءوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية 1939 - 1957 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص 146 - 147 ، مروان خيري : المرجع السابق ، ص 57 .

(70)F.O, 141/1378, Relation with Israel, from J.M. Trout Beck, 25th July 1949, p 5.

(71)Ibid, 141/1444, Telegram No. 62, From F.O to Cairo, 24th Jan 1951.

(72)Ibid, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, "Political Strategic Question Relating To The Persian Gulf Sheikhdoms Mediterranean, Near and Middle East, 16th Oct 1947. P5; F.R.U,S, 1947, vol v, Memorandum of Conversation by The Chief of The Division of South Asian Affairs, Washington, 9th Oct 1947, P562.

قواعد عسكرية ، ومطارات في جنوب شرقي الجزيرة العربية ، والتي علق على الانتهاء من تجهيزها توفر فرصة للدفاع في العمق عن الشرق الأوسط ، والوصول لأي مكان فيه لحماية آباره النفطية وطرق نقلها[73] .

أما مصر ، فنظرًا لموقعها المهم بالنسبة للشرق الأوسط ، وصعوبة المفاوضات البريطانية المصرية لتعديل معاهدة 1936 ، بسبب تمسك المصريين بإلغائها قبل الدخول في مفاوضات تؤدي بهم للانخراط في أحلاف بالمنطقة ، فقد اقترح مهندسو المشروع الإقليمي للشرق الأوسط ، إعداد ليبيا لتكون بديلاً لمصر ، في حال فشل المفاوضات المصرية البريطانية في الانتهاء إلى تعديل لمعاهدة 1936 يجعل من مصر إحدى أهم قواعد المشروع الدفاعي الإقليمي للشرق الأوسط ؛ لأنه من خلال ليبيا يمكن نشر قوات سريعة في المنطقة ، والقيام بأعمال عسكرية جوية للدفاع عن فلسطين ومصر بها في ذلك قناة السويس في حال وقوع أي حرب[74] ، في الوقت الذي واصلت فيه بريطانيا مفاوضاتها مع الأردن حتى انتهت في 1948 إلى توقيع معاهدة بديلة لمعاهدة 1946 التي أقرت بحق بريطانيا في الاحتفاظ بقواعد عسكرية على أراضيها لفترة زمنية غير محدودة ، بعد أن حملتها مسئولية الدفاع عن المملكة[75] .

ولما كان الغرب يرى أن مصر تعد المركز السياسي والجغرافي لشرقي المتوسط والمنطقة العربية ، ومفتاحهما معًا ، وأن قبولها الاندماج في مشروع إقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط سيدفع الدول العربية الأخرى إلى أن تحذو حذوها ، كما أن بها إحدى أهم القواعد العسكرية البريطانية في المنطقة[76] ، فقد اتجه لإقناعها بمشروع القيادة المشتركة

---

(73)F.O, 371/63109, Strategic value of the Mediterranean Middle East, Aide Memoire, 16th Oct 1947, pp 2, 3; Ibid, 371/68041, Meeting of 24th Oct 1947, p7.

(74) Ibid, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, 1947, Assurance of British Strategic Facilities in Cyrenaica, pp 18-21.

(75) F.O, 371/68041, Meeting of 24th Oct 1947, p7; Ibid, 371/63109, Strategic Value of The Mediterranean, Near and Middle East, 16th Oct 1947, p 3.

(76) محمود رياض : الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1979 ، ص ص 26 - 28 ،

F.O., 141/1442/1077/1/516, Letter To F.O., 27th Feb 1951.

للدفاع عن الشرق الأوسط ، الذي اهتموا بالتعجيل في تنفيذه ، بعد الحرب العربية الإسرائيلية ، وتصاعد العداء في المنطقة لإسرائيل والغرب ، بسبب موقف الغرب المنحاز للدولة اليهودية ، في محاولة لاحتواء العداء المتزايد للغرب وحماية مصالحه في المنطقة ، وتجميد الصراع العربي الإسرائيلي ، والحيلولة دون نشوب حرب جديدة في المنطقة .

بيد أن العرب اتجهوا لقطع الطريق على هذا المشروع ، بإقامة نظام للدفاع العربي المشترك ، عندما وقعت معظم الدول العربية (مصر ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، اليمن) على معاهدة الضمان الجماعي التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في 13 إبريل 1950 ، ثم أقدمت مصر في 8 أكتوبر 1951 على إلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد[77] .

ولما كان نجاح التحرك العربي في إقامة نظام دفاعي عربي مشترك ، يعني وأد مشروع القيادة والمشروع الشرق أوسطي برمته ، فقد تحركت الدول الغربية الداعمة لكلا المشروعين لإجهاض مشروع الدفاع العربي ، والضغط على مصر حتى تتراجع عن قرار إلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد ، عندما أعلنت معارضتها لمعاهدة الضمان الجماعي العربي ، واعتبرتها عملاً موجهًا ضد إسرائيل ، وتهديدًا لأمنها ومستقبلها ، وأبدت استعدادها للتدخل لوقف أي عدوان عربي لتعديل خطوط الهدنة مع إسرائيل ، في إطار الأمم المتحدة أو خارجها ، كذلك أبدت الولايات المتحدة معارضتها لإلغاء مصر لمعاهدة 1936 من طرف واحد ، في الوقت الذي حثت فيه فرنسا وكذلك تركيا – التي كانت ترى أن استراتيجية الشرق الأوسط الدفاعية تتوقف عليها – إلى الانضمام إلى مشروع القيادة المشتركة للشرق الأوسط ، والذي تقدمت أمريكا ، وإنجلترا ، وفرنسا ، وتركيا به إلى الحكومة المصرية في 13 أكتوبر 1951 ، باعتبارها الدولة المرشحة لأن تكون مقرًا للقيادة ، ودعت الدول العربية وإسرائيل وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا للاشتراك فيها ، ووضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانيها ، وطرق مواصلاتها ومنشآتها تحت تصرف قائدها العام، وبلغ حرص الولايات المتحدة على إقناع مصر بقبول مشروع

(77) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق : ص ص 84 ، 124 ،125 ،126 ، مروان خيري : المرجع السابق ، ص ص 56 ، 57 ، ميشيل كامل : المرجع السابق ، ص 99 .

القيادة ، أنها لوحت لها بإمكانية الاعتراف بإلغاء معاهدة 1936، في حال موافقتها على المشروع وقبولها لأن تكون مقرًّا لقيادته[78].

وإذا كانت حكومة الوفد المصرية قد رفضت مشروع القيادة الذي كان مقررًا أن تكون إسرائيل جزءًا منه ، فلا يعني هذا أن الغرب قد تخلى عن مواصلة مساعيه لتنفيذ المشروع ، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في 10 نوفمبر 1951 ، عن عزم الدول الأربع المتبنية له ، على المضي قدمًا في رعايته وتنفيذه ، وأن الباب سيظل مفتوحًا أمام دول الشرق الأوسط للانضمام إليه . ورغم هذا فقد ظل المشروع مجمدًا ، حتى حاولت الولايات المتحدة إحياءه أثناء زيارة وزير خارجيتها دالاس للمنطقة في مايو 1953[79]. بيد أن هذه المحاولة لم يكن حظها أفضل من سابقتها، أمام تمسك العرب برفض سياسة الأحلاف ، حتى أنهم لم يرفضوا دخول حلف بغداد ، الذي تشكل في مطلع 1955 – وضم تركيا ، وإيران ، وباكستان ، والعراق ، وإنجلترا – فحسب ، بل شرعوا في عزل العراق ، حتى انسحبت منه بعد فترة وجيزة من دخوله ، وقطع الطريق أمام الحلف وجر أيٍّ من الدول العربية للانخراط فيه، بعد أن بدأ العرب يفقدون الثقة بالغرب ، لما أدركوا أن الخطر الحقيقي الذي يهدد بلادهم هو التهديد الصهيوني والاستعمار ، وليس الاتحاد السوفيتي ، كما يروج الغرب ، وأن مسئولية الدفاع عن المنطقة ، ضد أي خطر يهددها ، هي مسئولية عربية أولاً وأخيرًا .

* * *

هكذا أدى ظهور النفط في الخليج مع مطلع القرن العشرين ، والتحول نحو استخدامه كمصدر أساسي للطاقة ، إلى ازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج ، حتى أصبحت إحدى أهم المناطق المطلوبة في العالم . وإذا كانت إنجلترا قد نجحت في عزلها – لفترة – عن ميادين المنافسة الدولية ، فإنها اتجهت في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى موازبة الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية للعمل فيها – تحت ضغط المساومات

(78) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق : ص ص ، 157 – 158 .

(79) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق : ص ، 149 مروان خيري : المرجع السابق ، ص 56 .

الدولية- بشكل أدى إلى حصول شركاتها النفطية على امتيازات بالمنطقة، إلى جانب الشركات البريطانية .

ورغم نجاح الشركات الأمريكية في الحصول على مجموعة من الامتيازات النفطية في السعودية والعراق وغيرهما من دول المنطقة ، فقد ظلت بريطانيا تتحكم في معظم إنتاج نفط الخليج ، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية وما ارتبط بها من تحولات غربية ودولية بل وإقليمية لتعيد ترتيب موازين القوى الساعية لتكريس هيمنتها على نفط الخليج ، بعد أن خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب على درجة عالية من القوة والطموح للحصول على امتيازات نفطية في الخليج ، بداية من إيران، وخلق ممرات تسعفه في الوصول إلى المياه الدافئة ، والاتصال بمناطق الثروات في العالم . في الوقت الذي خرجت فيه بريطانيا من الحرب على درجة كبيرة من الإجهاد - الاقتصادي والعسكري - الذي دفعها إلى الاعتراف بصعوبة الانفراد بالعمل في منطقة مصالحها بالشرق ، والدفاع عنها بمفردها .

لهذا اتجهت إنجلترا إلى تقديم تنازلات - لا مفر منها - للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بما يسمح بوجود شراكة بينهما فيها ، تمكنها من الحفاظ على ما لها من مصالح في المنطقة ، وقد دفعتهما هذه الشراكة إلى التفكير في تكتيل المنطقة من خلال ما يمكن تسميته بالشرق الأوسط الكبير ، وبخاصة بعد أن أصبح هناك ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في المنطقة ، لتقديم الدعم ، وتوفير الحماية لمشروع الدولة اليهودية الذي كان في مرحلة المخاض .

لهذا نستطيع أن نقول إن المشروع الشرق أوسطي الكبير الذي تقرر أن يضم ما كان يعرف بالشرق الأوسط والشرق الأدنى ، كان طرحًا غربيًّا ، لعزل مناطق الثروات النفطية في الخليج العربي عن مجال المنافسة الدولية المحمومة ، وسياسات الاستقطاب ، التي تزامنت مع اندلاع الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمكين الوليد اليهودي من أن يتجاوز مرحلة المخاض والاندماج في نظام إقليمي قادر على استيعابه مع جاراته العربيات ، وذلك تمهيدًا لهيمنته السياسية عليها، إذا ما نجح في اختراقها اقتصاديًّا، واستحال تحقيق حلم العرب في الوحدة السياسية والاقتصادية .

وإذا كانت الدول العربية قد قبلت - مرغمة - باستمرار هيمنة الغرب وشركاته على إنتاج نفطها وتسويقه ، بل وتحديد نسب عوائدها منه ، إلا أنها رفضت الانخراط في المشروع الشرق أوسطي ، بعد أن أدركت أن الخطر الذي يهدد العرب هو الاستعمار ، والموقف الغربي المنحاز لإسرائيل ، وأن المشروع الشرق أوسطي، وما يصاحبه من دعاية تخويف في المنطقة من الاتحاد السوفيتي، لا يستهدف إلا عزل منطقة الثروات النفطية ، بشكل يكرس انفراد الغرب بها ، وذلك من خلال تكتيل منطقة الثروات النفطية ومحيطها العربي ، وغير العربي ، في مشروع إقليمي يساعد الغرب على إكمال خططه لعزل الاتحاد السوفيتي ، وتوفير الظروف لتثبيت إسرائيل في المنطقة ، التي بدأ الغرب يتحدث عن أنها خلقت لتكون دولة شرقية لا دولة غربية .